



# الهيمنة والمقاومة في مجتمع ما بعد الأيديولوجيا

ترجمة  
د. بدر الدين مصطفى

إعداد  
جون شوارتسمانتل

تحدد هذه الورقة لموضوعها غايات طموحة؛ فهي تسعى بدايةً إلى تحري مدى ما تبلغه الهيمنة الأيديولوجية على مجتمعنا المعاصر، أو علاقتها به؛ ومن ثم فإنها تستهدف ترسيم الخصائص الأكثر ملاءمة لأيديولوجيا مضادة جديدة، وهو مصطلح أقصد به أيديولوجيا معارضة ومقاومة، تستوفي عددًا من المعايير، من ضمن تلك المعايير وجود أصرة تربطها بحقائق الوضع السياسي المعاصر، مع القدرة على الإلهام والتحرك، وهما السمتان الرئيستان لأية أيديولوجيا سياسية، وأخيرًا الابتعاد عن الدوغمائية (التوجه الأحادي) التي اتسمت بها السياسة الأيديولوجية في الماضي، والتي بلغت أوجها مع تلك النماذج الاستبدادية التي واكبت نظامًا سياسيًا على تلك الشاكلة.

ها هي - إذن - خطتنا هنا: أود أولاً أن أختار خاصيتين متناقضتين ظاهرتين في المشهد الأيديولوجي المعاصر؛ تتمثل إحداهما في قبول فكرة الهيمنة الأيديولوجية، وعدّها وثيقة الصلة بالسياسة المعاصرة، التي تكون الليبرالية اتجاهاً أيديولوجياً سائداً فيها. في حين تتمثل الأخرى في رفض فكرة الهيمنة الأيديولوجية برمتها. وإذا كان هذا المنظور الأخير صحيحاً، فإن هذا يعني أن المجتمع المعاصر (في الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة على الأقل، وهذا البحث معني بدور الأيديولوجيا في تلك المجتمعات) هو مجتمع خالٍ من أية أيديولوجيا، وأنا نعيش في مجتمع ما بعد أيديولوجي، لا يوجد فيه موضع لأيديولوجيا، أو لأيديولوجيا مهيمنة؛ لقد حلت سياسات الهوية محل هذا الإغواء الأيديولوجي، وبرزت القيم الشخصية التي لا تشترك مع السياسة الأيديولوجية المهيمنة على الحقب السابقة الأقل حظاً؛ ومن ثمّ تغير شكل الحياة السياسية برتمته، وظهرت قضايا جديدة لا يمكن معالجتها في إطار السياسة الأيديولوجية.

ولسوف أبدأ بهذا الرأي الثاني، فأشرحه قبل أن أحاول توضيح سبب قصوره؛ حيث يركز هذا الرأي على التمييز بين المجتمع الأيديولوجي والمجتمع اللاأيديولوجي أو ما بعد الأيديولوجي؛ ففي المجتمع الأول، يهيمن على السياسة بحث عن هدف مجتمعي شامل، وتطلع إلى صياغة مفهوم معين للمجتمع السليم وتحقيقه، فالمجتمع الأيديولوجي هو المجتمع الذي تنتشر فيه رؤية واحدة مهيمنة لحياة جيدة من خلال المجتمع، وهي التي تصوغ وعي الناس، ويمكن لهذه العملية أن تأخذ بالطبع أشكالاً مختلفة، تتراوح ما بين المجتمعات الأيديولوجية الاستبدادية، مثل: الفاشية والشيوعية الستالينية، ومجتمعات أكثر ليبرالية، وإن كانت لا تزال أيديولوجية، حيث تظل مفاهيم الهيمنة الأيديولوجية حاضرة فيها.

وخلال مسار النقاش هذا، لم يعد من الممكن حل قضايا النقاش السياسي في المجتمع المعاصر ضمن حدود أيديولوجيا معينة؛ لقد تغير المجتمع، بحيث أصبح متحرراً من هذا الإطار الأحادي. وإذا كانت الهوية - سواء اتخذت طبيعة شخصية أو جماعية - هي أساس السياسة، فإن الأطر العريضة للسياسات

1 John Schwarzmantel., "Hegemony And Contestation In Post ideological Society". Paper to be presented at the ECPR Joint Sessions of Workshops, Uppsala, 13-17 April 2004.



الأيديولوجية لا علاقة لها بمصادر العمل السياسي. وثمة تعارض بين سياسة الهوية وسياسة الأيديولوجيا؛ حيث تسعى الأولى من خلال العمل السياسي إلى إيجاد مساحة للاعتراف بالمصالح والأهداف الخاصة للفرد أو الجماعة الثقافية، في حين تبرز السياسة الأيديولوجية من خلال أسلوب جماعي للعمل العام، وتمثل أرضية السياسة الأيديولوجية في الأحزاب، أو الحركات الاجتماعية واسعة النطاق الموجهة نحو تنفيذ مشروع تحول مجتمعي كامل. ومع ذلك - ووفق مسار هذا التحليل - لم تعد الحياة السياسية الحديثة تشبه ذلك، ولكنها فاعلة على أساس أكثر تجزئياً: مجموعات بعينها تناضل من أجل نيل الاعتراف بها، وجماعات مصالح خاصة تطالب الحكومات بالاستجابة لمطالبها، وفي ذلك تجسيد لشكل السياسة في عالمنا المعاصر، والذي يمكن أن يتصف بأية صفة سوى كونه أيديولوجياً.

ويسهل علينا أن نتبين سبب وجاهة هذا الرأي؛ حيث إن الحقيقة الواضحة المتمثلة في مخاطر السياسات الأيديولوجية في شكلها الاستبدادي تؤدي إلى رد فعل معاكس يرحب بسياسة الاختلاف والتنوع. فإذا أدت الأيديولوجيات إلى القضاء على التعددية، فعندئذ لن يتوافق المجتمع السليم (المتوازن) التعددي مع الأيديولوجيات المهيمنة التي تسعى إلى توجيه هذا التعدد في اتجاه نموذج وحيد. فالأيديولوجيات ترفع من شأن نموذج وحيد للمجتمع السليم (المتوازن)، وتحاول توجيه جوانب حياتية مختلفة أو تطويعها لتحقيق هدف واحد. والحركة الأيديولوجية حركة جمعية تستثير ولاء الناس لها، وتخاطب مشاعرهم، من خلال استغلال الأسطورة أو الرمز، وتسعى إلى الاستيلاء على السلطة في الدولة لفرض ذلك الهدف على المجتمع برمته. وحقيقة أن مثل تلك الحركات لا تمثل كيانات معروفة في المجتمع المعاصر تدل على أننا قد انتقلنا إلى مجتمع من نوع مختلف، يمكننا تسميته بالمجتمع ما بعد الأيديولوجي.

وهنا أُرغب في طرح ما يناقض هذا الرأي - الذي أعتقد أنه يعتمد على نظرة غير ناضجة إلى الأيديولوجيا - من خلال عرض بعض أفكار غرامشي Gramsci حول الأيديولوجيا لدعم فكرة الليبرالية بوصفها أيديولوجيا مهيمنة في المجتمع المعاصر، مع تطوير بعض الأفكار حول ما يمكن أن يشكل أيديولوجيا مضادة، وأسباب الحاجة إلى ذلك في ظل ظروف السياسة الراهنة. بالنسبة إلى غرامشي، كانت الأيديولوجيا في الأساس قوة عملية، تقوم على تيسير الفلسفة التي وضعها المفكرون أو تعميمها حتى يستسيغها العامة، أو كما يقول فقد شكلت الأيديولوجيات الوجه الجماهيري لأي تصور فلسفي: فالأيديولوجيات هي الفلسفة الحقيقية، لأنها ناتجة عن تبسيط فلسفي يشجع الجماهير على الانخراط، وتغيير الواقع (Gramsci, QC p.1242).

وهكذا، فإن الأيديولوجيات بمثابة مصفاة لأفكار الفلاسفة؛ ترشحها وتبسطها للجماهير، وبالتالي تفهمها وتحفزها على العمل. وفي موضع آخر - وعلى المنوال نفسه - يكتب غرامشي عن الأيديولوجيا، فيقول: إنها «مرحلة وسيطة بين الفلسفة والممارسة اليومية» (Gramsci, QC, p. 1433). واتباع تلك الأفكار، يمكن للمرء أن يقول إن الليبرالية مهيمنة بوصفها أيديولوجيا؛ لأنها تنزل إلى الجماهير في شكل ميسر، وتحفز الناس على العمل بطرق قد لا يكونون على علم بها.

إنني أزعّم أن الليبرالية مهيمنة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، لكن هذا الانتصار المفترض لليبرالية يحتاج إلى توضيح بعدة طرق؛ أولاً - تم ترسيخ هيمنة الليبرالية بوصفها أيديولوجيا على حساب رقيها النظري وعمقها الفكري. وإذا كان غرامشي محقاً، وكانت الأيديولوجيات «ناتجة عن تبسيط فلسفي يستحث الجماهير إلى عمل ملموس»، فعندئذ تكون الفعالية العملية لليبرالية قد أضحت ممكنة بعد تبسيط الليبرالية، فما نسميه ليبرالية يُعد أيديولوجيا فجة لخيار الفرد وحقوقه، ونظرة غير نقدية لما أُطلق عليه أحد الكتاب «سياسة يحركها السوق» (Leys, 2001).

ويمكنني أن أطرح نقطتين حول الشروط التي مكنت الليبرالية من ترسيخ هيمنتها؛ النقطة الأولى هي أن ما ضاع في هذا الانتصار هو جانب الليبرالية الذي ينادي بأفكار التطوير الذاتي، وتنمية الذات من خلال التفاعل مع الآخرين، وهي - على سبيل المثال - عملية تساعد المشاركة السياسية داخل الحكومات المحلية (كما يقترح جون ستوارت ميل J.S.Mill).

وقد تمثل هذا الجانب التنموي الذاتي من الليبرالية، الذي وضعه الليبراليون الجدد من أمثال تي. إتش. جرين T.H.Green في أيديولوجيا الليبرالية التي عرضت وانتشرت بوصفها أيديولوجيا تقوم على سيادة المستهلك وخياراته. وفي هذه الليبرالية الفجة - إن صححت تلك التسمية - يكون لأفكار الاختيار الحر في السوق وقوة السوق غير المقيدة قصب السبق، وفي هذا تجاهل لبعض المعضلات الجوهرية لدى الليبرالية الكلاسيكية فيما يتعلق باحتمال ضياع الفردية والتنوع في مجتمع الجماهير، على النحو الذي عبر عنه دي توكفيل de Tocqueville؛ ففي الواقع تبدو ملاحظاته بشأن التركيز على اللذات الفردية والمصالح الشخصية، مما يؤدي إلى إهمال المجال العام وصولاً إلى تنامي «الاستبداد الناعم» في مجتمع غير سياسي - أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى؛ لذا أجدني متفقاً مع جوس Gaus في أن هيمنة الليبرالية بوصفها أيديولوجيا تحققت على حساب تمييعها فلسفياً، إن لم يتوارَ الجانب الفلسفي فيها (Gaus, 2000).

بيد أنني أفضل أن أصيغ الرأي على هذا النحو؛ وهو أنه إذا كانت الليبرالية - بوصفها أيديولوجيا ناقدة - قد فقدت في قلبها الأيديولوجي الفج ذلك الجانب النقدي، وتخلت عن رؤيتها لمجتمع مكون من أفراد لديهم القدرة بصورة كاملة على تقرير مصيرهم، وإذا كان باومان Bauman محقاً في القول بأن «جميع الأيديولوجيات - بما فيها الأكثر تحفظاً - كانت بمثابة شفرات حادة تضغط على الواقع الذي تعاصره» (Bauman, 1999, p. 124) - فإن الليبرالية فقدت الآن تلك «الشفرة الحادة»؛ إذ إنها تخلت عن وظيفتها الناقدة لأجل قالب غير سياسي بدرجة أكبر بكثير من أي وقت مضى. وكمثال على ذلك، أود أن أشير إلى كتاب «الليبرالية السياسية» Political Liberalism لرولز Rawls، حيث تظهر الليبرالية على أنها البحث عن إجماع سياسي، يتحقق من خلال التخلي عن أي توافق حول «عقيدة شاملة» (Rawls, 1993).

إن نسخة رولز من الليبرالية عبارة عن ليبرالية رقيقة تقبل «الاختلاف المنطقي» فيما يتعلق باتجاهات الحياة الجيدة، ولكنها لا تصل إلى حد أن تكون عقيدة موضوعية. فإذا كان هذا هو وضع الليبرالية الآن -



بوصفها أيديولوجيا - فإنها تبدو تجسيدا لما يصفه باومان بأنها «أيديولوجيا بدون مشروع»، وهو في رأيه تناقض في المصطلحات.

أما الجانب الثاني لليبرالية المتعلق بوضعها وجوهرها وهيمنتها المعاصرة، فهو طبيعتها اللامسيية، ويبدو لي أن هذا يعكس جانبًا واحدًا من جوانب الليبرالية؛ ألا وهو حماية نطاقها الخاص من التعديات السياسية (وتعديات الأغلبية). إنني أزعج أن الليبرالية انتصرت بوصفها أيديولوجيا؛ أيديولوجيا ترى أن تحققها يتمثل في بقائها داخل مجالها الخاص، وكما أشار بنجامين كونستانت Benjamin Constant في محاضراته الشهيرة حول الحرية لدى القدماء ونظيرتها لدى المعاصرين، قائلاً: «يجب أن تقوم حريتنا على المتعة السلمية والاستقلال الخاص» (Constant, 1988, p. 316). وحجتي هي أنه إذا كان هذا ليس بأية حال من الأحوال الوجه أو الجانب الوحيد للحرية الليبرالية، فإنه الجانب الذي تم تسليط الضوء عليه في الليبرالية بوصفه أيديولوجيا معاصرة ومهيمنة. وكان الليبراليون الأكثر إدراكًا - بمن فيهم كونستانت، وكذلك توكفيل - على بينة من الأخطار المحتملة لهذا «الاستمتاع السلمي والاستقلال الخاص» متى كانت هناك مبالغة فيه. ففي مفارقة ظاهرة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض الحرية وتطوير الذات على حد سواء، إذا ما انغلق الأفراد أنفسهم داخل المجال الخاص، وتجاهلوا المشاركة المدنية وفرص تطوير الشخصية التي توفرها هذه المشاركة، بيد أن هيمنة الليبرالية المعاصرة بوصفها أيديولوجيا قد منحت الليبرالية دفعة قوية نحو المواقف التي تعزز المجال الخاص، وبالأخص الاستهلاك، والحفاظ على توجه منفصل - وساخر أحيانًا - تجاه المجالات العامة للنشاط السياسي.

انطلاقًا من هذا، فإن ثمة ظاهرة يمكن النظر إليها بوصفها سببًا ونتيجة في الوقت ذاته؛ إذ تشكل الأيديولوجيات من بنى فكرية ومجموعات من الأفكار والمفاهيم معًا، وفي الوقت نفسه تمثل كذلك قوى سياسية عملية تحفز الأحزاب السياسية، وتوفر الأفكار التعبوية للأحزاب والحركات. ولجهة السياسة العملية داخل نظام ليبرالي ديمقراطي معاصر، فقد أضحى الطيف الأيديولوجي أضيق نطاقًا. وتستعين الأحزاب المتنافسة على السلطة السياسية بمجموعة محدودة نسبيًا من الأفكار في قلب الطيف اليميني واليساري، وهو ما يعزز هيمنة الليبرالية. فإذا كانت الليبرالية عقيدة هذا الوسط والقلب منه، مع قدرة رائعة على استيعاب الأيديولوجيات الهامة من اليسار واليمين، فإنها تستفيد من التحول إلى مركز السياسة، الذي يمارسه القادة السياسيون في بحثهم عن الدعم الانتخابي.

ومع ذلك فإن هذه القدرة الاستيعابية لدى الليبرالية تحديدًا - بالسهولة التي تكون عليها في شكلها الحالي، وأن تكون «كل الأشياء لكل الناس» - هي ما يجعلها المحور الأيديولوجي الرئيس للنضال السياسي المعاصر، وهذا لا يدل على اتفاق مع وجهة نظر غيدنز Giddens بأننا نقع «ما وراء اليسار واليمين»، وإن كان غيدنز محققًا في بعض الجوانب. إن التيار المحافظ التقليدي ليس منافسًا قويًا في مجتمع معادٍ للتقاليد. وينطبق الشيء نفسه على الاشتراكية الدولانية Statist Socialism في الحقبة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي فقد مصداقية ما يسميه جيدنز بالنموذج المعرفي للاشتراكية، أي أنها نهج اقتصادي مخطط له ويسيطر عليه عقل



مركزي قوي (Giddens, 1994). فما الذي تبقى بعد ذلك إذن، من مبادئ أيديولوجية تركز عليها الأحزاب في النظام الليبرالي الديمقراطي؟ الإجابة هي: نسخ مختلفة من الليبرالية في شكلها الأيديولوجي الفج، والذي لا يفرض مكونات أيديولوجية صارمة للغاية، ويتيح درجة عالية من حرية الاختيار لدى الأفراد، أو ما يبدو أنها حرية اختيار.

إنّ ما يمكن استخلاصه حتى الآن من عرضنا السابق، هو أننا لا نحيا في مجتمع ما بعد الأيديولوجيا، وإنما في مجتمع تسوده أيديولوجيا مهيمنة هي الليبرالية، وهي تنتشر في شكلها الفج عبر مجموعة مختلفة من القنوات. إن هذا الشكل المهيمن من الليبرالية هو الذي يجرد الليبرالية، لا من صفة الأيديولوجيا، بل من منظورها النقدي بوصفها أداة من أدوات الضغط. إذا كان غرامشي محقاً في الإشارة إلى دور الأيديولوجيا في ضرورة كونها شكلاً مبسطاً من الفلسفات المتطورة، فإن الوضع الحالي يؤكد هذا الأمر؛ فقد افتقدت الليبرالية بوصفها فلسفة حاسمة، وانتصرت بوصفها معبرة عن «الحس العام» المعاصر؛ إذ تمكنت جزئياً من القيام بذلك، لأنها امتلكت القدرة على استيعاب الانتقادات التي وجهت للأيديولوجيات الأخرى ذات التأثير التاريخي، ففي بعض الأحيان تقدم نفسها بوصفها نوعاً من الديمقراطية الاجتماعية للحد من قسوة الليبرالية الكلاسيكية لمدرسة مانشستر.

وعلى النهج نفسه، فإن تلك الأيديولوجيات التي تنتقد الليبرالية، مثل الاتجاه المحافظ، أقامت حجتها على الليبرالية من خلال دعوتها إلى التخلي عن تقاليد المميّزة أو التقليل من شأنها، وبقبول هذه «الليبرالية المعبرة عن الحس المشترك» التي تؤكد على السوق والمنافسة وحرية الاختيار الفردي، والتشكيك في المجال العام. والأمر ذاته يمكن أن يقال على ما يعرف باسم بيانات «الطريق الثالث» التي تبنت هذه الليبرالية العامة، مع التأكيد على الديمقراطية الاجتماعية.

من ثم فإن الصورة التي أرغب في تقديمها عن المشهد الأيديولوجي المعاصر لا تنتمي كذباً إلى مجتمع ما بعد الأيديولوجيا؛ فالديمقراطية الليبرالية المعاصرة هي في الأساس معبرة عن مجتمع أيديولوجي، حيث تسود فيه نسخة معينة من الليبرالية، في صورتها الفجة. وقد تكيفت أيديولوجيات أخرى أكثر أهمية في السابق مع هذه الليبرالية الفجة، وتمكنت من تقديم نفسها بوصفها أيديولوجيا للحرية، والاختيار، والتنوع، وبالتالي تحفيز الحماس العام لها - أو على الأقل قبولها - بوصفها الخيار الوحيد المتاح. ويؤدي هذا الأمر إلى ظهور مجموعة من النقاشات الفكرية والسياسية التي تعاني فقراً مدقعا، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعزيز الذات وترسيخ الوضع القائم؛ لأن مجموعة الأيديولوجيات السياسية المتاحة غدت ضيقة الأفق، مما يفضي إلى تقليص الاهتمام والشغف داخل الحقل السياسي والمجال العام، وهذا بدوره يعزز من ترسيخ شعار «الاستمتاع السلمي والاستقلال الخاص» وفقاً لتوصيف كونستانت، وهو ما تعمل على ترسيخه الأيديولوجيا السائدة نفسها.

ما الآثار المترتبة - إذن - على محاولة «العمل على الأيديولوجيا في مرحلة ما بعد الإيديولوجيا»؟ إنني أمل من خلال عرضي أن أظهر أن فكرة عصر ما بعد الأيديولوجيا تنطوي في حد ذاتها على مغالطة، وأن



الأيديولوجيا السائدة (الليبرالية الفجة) تعمل بصورة جزئية على التشكيك في كافة الأيديولوجيات المتنافسة، وتصويرها على أنها رؤى خطيرة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الاستبداد كشكل سياسي. لذلك إذا كان المجتمع الحالي يظهر على السطح بوصفه مجتمعًا متجانسًا، بحيث يبدو عصرنا كأنه بالفعل يعبر عن مرحلة ما بعد الأيديولوجيا - فإن تركيزي فيما تبقى لي من مساحة داخل هذه الورقة ينصب على ما قد يتوجب القيام به لإعادة إحياء المشهد الأيديولوجي؛ لاستعادة حيوية السياسات الأيديولوجية، دون السير في طريق الأيديولوجيات المتجانسة أو الشمولية التي تُفرض قسرًا على كافة جوانب الحياة. تتلخص رؤيتي في القول بأن العمل على الأيديولوجيا (على سبيل الافتراض، لا على سبيل التحقق الفعلي) داخل المجتمع ما بعد الأيديولوجي - يتطلب تطوير أيديولوجيا جديدة (أيديولوجيا مضادة) تتجنب خطرين: الخطر الأول، أن تكون حتمية تعمل على تقليص السياسة الإبداعية عن طريق فرض المخططات الأيديولوجية والصيغ الفجة بدلًا من التفكير المفتوح، في حين يتمثل الخطر الثاني - الذي سبقت الإشارة إليه - في عدم وجود رؤية أو هدف عام أو مشروع ملهم، وهذا التناقض الظاهري بين وجود أيديولوجيا وافتقادها للرؤية مقتبس من بيومن Bauman؛ حيث يتحدث عن أيديولوجيا بدون مشروع. وكما أشرنا سابقًا، إذا كانت رؤيتي صحيحة، فهذا هو الوضع الذي وصلنا إليه في السياسة المعاصرة؛ لذا فإن وجهة نظري تؤكد على ضرورة تأسيس أيديولوجيا مضادة تتجنب هذين الخطرين. إن «العمل بالأيديولوجيا في عصر ما بعد الأيديولوجيا»، سوف يستلزم تشكيل أشكال جديدة من السياسات الأيديولوجية وتطويرها، وهذا ما أود أن أرسمه فيما يلي:

في هذا السياق، يمكننا أن نستضيء ببعض إشارات غرامشي، وذلك باستخدام أفكاره نقطةً للانطلاق، ولا سيما النقاش الذي دار بينه وبين كروتشه، وقُدّم بوصفه نزاعًا بين أيديولوجيتين، أو وجهتي نظر عالميتين Weltanschauungen؛ هما الليبرالية والماركسية. ينظر غرامشي لكروتشه بوصفه أهم ممثل لليبرالية، والمرجع الأكثر تطورًا لها في العالم المعاصر؛ فوفقًا لغرامشي، ثمة فرق بين «الجهة الأيديولوجية» و«الجهة العسكرية»؛ ففي معركة السيطرة العسكرية يتوجب مهاجمة العدو في نقطة ضعفه، أما في مجال النضال الفكري، فالأمر ليس هكذا، وإنما ينبغي للمرء أن يأخذ دائمًا بالنقد النقاط الأكثر قوة وبروزًا داخل الأيديولوجيا المعارضة. وإذا تبنى المرء الاستراتيجية العسكرية في نضاله الفكري، فلن يكون ثمة قيمة لهذا النضال، بل سيفضي في النهاية إلى جدل محدود القيمة، فعلى سبيل المثال: على الصعيد الأيديولوجي؛ تغدو هزيمة المنافسين الضعفاء أمرًا لا يكاد يذكر من حيث الأهمية؛ هنا من الضروري الدخول في معركة مع أبرز خصوم المرء، وإلا فقد يخلط المرء بين النضال الصحفي والنضال الفكري، والجدل اليومي اليسير والعمل العلمي الرصين، في حين أنه يجب التخلي عن الجدل الصحفي، والتركيز بصورة أكبر على العمل العلمي (Gramsci, QC, p. 1423; PN, p. 433).

وهكذا كان على النضال ضد الليبرالية أن يركز - من وجهة نظر غرامشي - على أبرز ممثليها قوة، وكان كروتشه يحقق هذا الهدف بصورة جيدة. لقد كانت الليبرالية - بالنسبة لغرامشي - ذات الأيديولوجيا الأكثر هيمنة في وقتنا الراهن؛ إذ قدمت نفسها إلى الوعي الشعبي بوصفها «دين الحرية». وفي الوقت ذاته قدمت نفسها داخل الدوائر الفكرية في عصر النهضة بوصفها حركة إصلاحية، ثم جاءت الماركسية في العصر



الحديث بوصفها «فلسفة عملية أو فلسفة للبراكسيس» - وهو الوصف المقتبس من إيراسموس<sup>٢</sup> Erasmus - إذ عملت على تحدي الليبرالية، وقدمت نفسها بديلاً كاملاً عنها.

يبدو أن ثمة نقطتين وثيقتي الصلة بالموضوع في شكله المعاصر، وهما مستمدتان من الصورة التي قدمها غرامشي للصراع الأيديولوجي بين الليبرالية والماركسية؛ أولاً- يبدو لي أن ما يقوله عن الليبرالية بوصفها أيديولوجيا صحيح حتى يومنا هذا؛ إنه يزعم أن الحزب الليبرالي (في إيطاليا) حول الليبرالية من فضاء الفلسفة النظرية والفكرية إلى الفضاء الأيديولوجي العملي «أداة عملية للسيطرة والهيمنة الاجتماعية». يبدأ غرامشي حديثه عن الليبرالية في إيطاليا مشيراً إلى جاذبيتها الواسعة، ومن ثم - وقبل كل شيء - تطبيقها العملي الأكثر تحديداً. لقد كان قبول مصطلح «ليبرالي» في إيطاليا - على سبيل المثال - خلال هذه الفترة كبيراً وواسع النطاق وبعيد المدى إلى حد كبير؛ حيث كانت حوليات الليبراليين الإيطاليين *Annals of Italy liberals* في بياترو فيجو Pietro Vigo منبراً لكافة الأصوات - باستثناء رجال الدين - ومكاناً يجمع كافة المعارضين لحزب العصمة البابوية، وقد فتحت باب الالتحاق بها آنذاك لأعضاء من خارج إيطاليا للالتحاق بها، ومع ذلك فقد تشكلت بوصفها حزباً ألحق باسمه صفة الليبرالية على وجه التحديد، وقد أنشأ هذا الحزب أيديولوجيا سياسية مباشرة مستمدة من الموقف النظري والتأملي للفلسفة الهيغلية. كانت هذه الأيديولوجيا أداة عملية للسيطرة والهيمنة الاجتماعية، كما كانت وسيلة للحفاظ على مؤسسات سياسية واقتصادية معينة تأسست في سياق الثورة الفرنسية، وامتدادها في كافة أنحاء أوروبا (Gramsci, QC) (p.1230).

هذا الملمح الأيديولوجي - الأيديولوجيا الليبرالية على وجه التحديد - يتشكل من مجموعة أفكار عملية مرتبطة بمؤسسات وممارسات محددة. وما يدعو غرامشي «أيديولوجيا سياسية مباشرة» هو شيء واضح يتم تحقيقه من خلال مؤسسات محددة من السلطة. يبدو أن الليبرالية ليست مجرد نوع من الفلسفة (عقيدة الحرية)، كما يحلو للبعض أن يصفها، بل وجدت مظهرها داخل المؤسسات الاقتصادية والسياسية.

ومن ثم - وفقاً لغرامشي - يبدو من المستحيل الحفاظ على التمييز الذي حاول كروتشه الدفاع عنه بين «الفلسفة» و«الأيديولوجيا»؛ إذ يُعد هذا التمييز تمييزاً في الدرجة فقط، وليس بين فئتين منفصلتين. يبدو غرامشي على قناعة تامة بأن الأيديولوجيا ليست أكثر (بل أقل) من تطبيق واسع لفلسفات الحياة أو (فلسفة) لمشاكل عملية ملموسة، وإن شئت اقرأ قوله: «الفلسفة تصور لعالم يمثل الحياة الفكرية والأخلاقية (تطهير للنفس في شكل عملي محدد) لمجموعة اجتماعية كاملة متخيلة في حركة، ولا يمكن اختزالها فقط في

٢ فيلسوف هولندي (١٤٦٦ : ١٥٣٦) من رواد الحركة الإنسانية في أوروبا، ومن الخدمات التي أسداها للتعليم - إضافة إلى نشره الكتب التربوية - اتصاله المباشر بالطلبة والمراسلات الشخصية، وقد تناول في مؤلفاته معظم مظاهر التربية وقضاياها المهمة؛ مثل: الطريقة والمحتوى وآداب الطفولة وتعليم اللغة، وكان يكتب باللغة اللاتينية. تمتع إيراسموس بشخصية مستقلة كما عرف عنه طبعه الساخر في كتابه «مديح الحمق»، قام بالتعليق على نصوص العهد الجديد، وحاول أن يضع مبادئ الحركة الإنسانية حسب التوجهات المسيحية، كما أراد أن يقرب بين أتباع المذهب الكاثوليكي وأتباع الحركات الإصلاحية الجديدة. المترجم





مجرد مصالح مؤقتة، ولكن أيضًا في المستقبل وفي الاهتمامات التأملية. من ناحية أخرى، فإن الأيديولوجيا هي أن أي مفهوم خاص للمجموعات داخل تلك الفئة، يمكن أن يساعد في حل المشكلات الفورية والمحددة» (Gramsci, QC, p. 1231).

ومن ثم يمكنني القول بأن هذا الأمر ذو صلة مباشرة بوضعنا الراهن؛ لأنه يقترح أن الهيمنة الأيديولوجية تعمل عندما يتم معالجة المشاكل الفورية والعملية من خلال المؤسسات المعنية، التي بالمعنى الأعم تظهر فلسفة أوسع نطاقًا للحياة وللعالَم السياسي، وربما يتم ذلك بطريقة ضمنية. وفي محاولة لجعل هذا الأمر أكثر واقعية، فإنه عندما تعمل كافة جوانب المجتمع المعاصر - وخاصة الجامعات - على نماذج السوق أو الأعمال المستلهمة منها، تصبح الليبرالية (في شكلها المعاصر) هي الطريقة التي يتوجب من خلالها معالجة كافة المشكلات العملية والفورية. عندما يتم تطبيق مفاهيم قابلة للقياس على كافة مؤسسات المجتمع ومجالاته وتعميمها، فإن فكرة العلاقات السوقية تنساب في جميع أنحاء المجتمع. وهكذا تقوم الليبرالية المستمدة من السوق بتنظيم العلاقات العملية للناس في المجتمع بطرق ملموسة وواقعية للغاية. وفق هذا المنطلق، تحافظ الليبرالية على هيمنتها، على الرغم من أنها ليبرالية من شأنها أن تثير دعر ليبراليين أمثال: ميل ودي توكفيل، ناهيك عن «الليبراليين الجدد» الذين ظهوروا في وقت لاحق مثل جريرن وليونارد هوبهاوس Leonard Hobhouse. ومن ثم تغدو الأيديولوجيا هي التحدث عن التطبيق العملي لفلسفة شاملة للحياة، والأخيرة تصبح مهيمنة ومنتشرة عبر الأولى. نحن جميعاً بورجوازيو الليبرالية النبلاء Le Bourgeois gentilhomme<sup>٣</sup>، نتحدث عن الليبرالية بطريقة النشر، دون أن نعرف أننا نفعل ذلك.

الجانب الثاني من أفكار غرامشي التي يمكن الاستفادة منها في عصرنا الراهن، يتمثل في فكرته عن الصراع الأيديولوجي أو المقاومة؛ إذ كان يضع أمله بالطبع في الماركسية، بوصفها «فلسفة عملية»، لتحل محل الليبرالية بوصفها الفلسفة / الأيديولوجيا السائدة. أراد غرامشي تطوير شكل من أشكال الماركسية التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق «ثقافة متكاملة جديدة»، إنها في حاجة إلى تطوير، يقول غرامشي - في وصف الطابع الشامل للإصلاح البروتستانتي، فضلاً عن التنوير الفرنسي، والحديث عن الثقافة الكلاسيكية اليونانية وعصر النهضة: «الثقافة التي - وفقاً لكلمات كاردوتشي Carducci - من شأنها أن توفيق بين آراء كل من ماكسيميليان روبسبير Maximilian Robespierre وإيمانويل كانط، هي السياسة والفلسفة في جدلية جوهرية واحدة، تخص مجموعة اجتماعية محددة، ليست فقط تلك التي في فرنسا أو ألمانيا، وإنما

٣ يستحضر الكاتب هنا عمل مولير البرجوازي النبيل أو المثري النبيل بحسب بعض الترجمات، وهو عبارة عن باليه كوميدي؛ وهو نوع من البالية الذي يتخلله حوار، ويتكون ذلك العمل من خمسة فصول. وقدمتها فرقة مولير للمرة الأولى في ١٤ أكتوبر ١٦٧٠ أمام بلاط لويس الرابع عشر في قلعة شامبور. وقام بتأليف الموسيقى «جان بابتيست لولي»، وصمم الرقصات «بيير بوشامب»، وقام بعمل الديكورات «كارلو فيجاراني»، بينما تولى «كفالييه دو أرفيو» تصميم الأزياء. تنتقد مسرحية المثري النبيل محاولات التسلق الاجتماعي، وتسخر من سوقية الطبقة المتوسطة وبهرجتها، ومن غرور وتعالى الطبقة الأرستقراطية على حد سواء. في عنوان المسرحية تناقض ظاهري؛ ففي فرنسا في عصر مولير كان لقب «نبيل» يشترط كون حامله من نسل النبلاء، وبذلك فليس هناك ما يُسمى بالبرجوازي النبيل. والمسرحية كلها ثريه ماعدا افتتاحية الباليه فهي شعرية.



في أوروبا والعالم بأسره (Gramsci, QC p. 1233). يجب أن يصبح إرث الفلسفة الألمانية الكلاسيكية جزءاً عملياً من الحياة «vita operante». كانت الماركسية بمثابة «هرطقة» لليبرالية، رغم أن كليهما ولد في أرض الحضارة الحديثة نفسها (Gramsci, QC p. 1238).

أود أن أقترح أحد المعاني التي يمكن استخلاصها من هذا الأمر، والذي يتصل اتصالاً قوياً بالموضوع؛ وهو أن ثمة حاجة لوجود معارضة أيديولوجية، وهو ما لم يتم الوفاء به في ظل الظروف السياسية المعاصرة؛ حيث عملت الليبرالية على تطويق الواقع الأيديولوجي، وبالتالي هناك بالفعل حاجة إلى ثقافة متكاملة جديدة - لما أسميه أيديولوجيا المقاومة - هل يمكن بالفعل أن تتخذ الشكل نفسه الذي دعا إليه غرامشي؟ بالنسبة له، كانت كل من الليبرالية والماركسية أيديولوجيتين حديثتين بامتياز، ويقعان على النقيض من «الدين الذي ينفي بشكل أساسي الحضارة الحديثة». ويمكن للماركسية أن تقدم بديلاً متماسكاً وشاملاً لليبرالية. اعتقد غرامشي أن الماركسية كانت مشابهة لـ «الإصلاح»، ومناهضة لعصر النهضة الذي ظهرت الليبرالية بموازاته في العصر الحديث. كانت أفكار كل من عصر النهضة والليبرالية - في جوهرهما - تقتصر على بعض الجماعات المحدودة. على الجانب الآخر، كان الإصلاح قد حقق نجاحاً جماهيرياً وشعبياً منقطع النظير، مثلما نجحت الماركسية في تحقيق ذلك إبان ظهورها في العصر الحديث؛ لقد فشل كروتشه في إدراك أن الفلسفة العملية (فلسفة البراكسيس) - بحركتها الجماهيرية الواسعة - قد مثلت (ولا زالت) عملية تاريخية مشابهة في جوهرها لحركة الإصلاح، على النقيض من الليبرالية التي تستنسخ نهضة ضيقة، كانت تقتصر على جماعات فكرية محدودة (Gramsci, QC, p. 1293).

هل لا زالت طموحات غرامشي متعلقة بزمنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن أن يتم استيفاؤها؟

بمرور الوقت، تأكدت أهمية بعض الأفكار التي قدمها غرامشي منذ كتابته إياها، ويمكن استحضارها من خلال ما يلي: فيما يتعلق بمسألة كيفية العمل مع الأيديولوجيا في عصر ما بعد الأيديولوجيا، فإن وجهة نظري تتمثل في أن هناك حاجة إلى أيديولوجيا مضادة، تعمل على تنشيط المجال السياسي، إن أحد الأوصاف التي تقدم للسياسة الليبرالية في الديمقراطيات المعاصرة تتمثل في الادعاء بموت الأيديولوجيا، في حين أن الأيديولوجيا في وقتنا الراهن لا زالت قادرة على العمل بقوة. هذه هي الأيديولوجيا لما أسميه «الوجود الواقعي لليبرالية»، يتبعها القول بـ «الوجود الواقعي للاشتراكية». وقد استُخدم التوصيف الأخير من قبل أصحاب النظريات مثل بهرو وغيره، وقت أن كان النظام السوفيتي قائماً، على النقيض من التشكيلات الاجتماعية والسياسية التي استدعت الماركسية، ولكنها اختلفت حول طبيعة المبادئ العليا للماركسية الكلاسيكية. في الطريق نفسه، تشير «الليبرالية القائمة» إلى الأيديولوجيا السائدة في الحقبة المعاصرة داخل المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. إن مجتمع ما بعد الإيديولوجيا ليس مجتمعاً ما بعد أيديولوجي بالفعل؛ حيث يهيمن عليه هذا الشكل الليبرالي الفج. وكما لاحظ أرنست جيلنر ذات مرة: «لقد عادت الحرية إلى الانتصار على خلفية النزعة الاستهلاكية» (Gellner, 1995)، إن العمل على الأيديولوجيا في ظل هذا المجتمع ما بعد الأيديولوجي من المفترض ألا يتضمن التنازل عن هذا الإجماع العنيف، بل يسعى إلى



تطوير أيديولوجيا عكسية تعيد الحياة السياسية إلى الشعور بوجود بدائل أخرى ممكنة، ورؤية لمجتمع يمكن أن يطور إمكانات الناس بطرق أعمق من تلك الموجودة في النظام الحالي للأشياء.

يقدم غرامشي بعض المؤشرات على مثل هذه الأيديولوجيا المضادة، والتي يمكن استنباطها من خلال المقارنة التي أقامها بالتوازي بين الليبرالية (كما تتجلى لدى كروتشه) وعصر النهضة والماركسية مع عصر الإصلاح، ويمكن للمرء أن يستدعي المعايير التي اقترحها بغية صياغة أيديولوجيا مضادة. وفقاً لوجهة نظره، يغدو المعادل المعاصر لـ «إعادة صياغة الفكر والأخلاق» التي قدمها رينان هو المطلب الرئيس، وبمقدور الماركسية بوصفها فلسفة عملية أن تفي بهذا المطلب. كان الإصلاح والماركسية حركتين شعبيتين: فقد ناشدا قطاعات عريضة من الشعب، في معارضة لمفكري النخبة التي انخرطت في أعمال عصر النهضة وفي النزعة الليبرالية التعددية. لكن يبدو أن ثمة تناقضاً بصدد موضوع الليبرالية؛ فقد لاحظ غرامشي - كما رأينا - أن الليبرالية أصبحت مهيمنة من خلال افتراض شكل أيديولوجي شعبي، يهتم بالحل العملي لمشاكل الحياة اليومية. بهذا المعنى، وصلت إلى ما هو أبعد من الدائرة الضيقة للمثقفين. لكن في جدله مع كروتشه، يبدو أنه ينظر إلى كروتشه على أنه إيراسموس معاصر. كلاهما كان مثقفاً، قد عملا على تطوير فلسفة للحياة Weltanschauung أفضت إلى التمييز بين الأفكار والنشاط العلمي الخاص بالأدب (الفلسفة) والسياسة الفجة (الأيديولوجيا) التي تلائم الشخص العادي أو الجماهير.

إنني أدرك أن غرامشي قد رفض هذا التمييز؛ إذ رأى أن الإصلاح والماركسية - على الرغم من اختلافهما - متشابهان في هذا الصدد، لقد كانا بمثابة حركتين للتغيير والتحول، حاولا إلهام دوائر واسعة من الناس بغية إحداث إصلاح فكري وأخلاقي عبر التغيير والتعليم الجماهيريين، وذلك عوضاً عن الحفاظ على الفجوة التي لا يمكن عبورها بين «أولئك الذين يعرفون» و«أولئك الذين لا يعرفون». وفي حين كان كروتشه يعتقد أنه من المستحيل أن يتوقف «المبتدل» عن أن يكون مبتدلاً *che il volgo cessi di esser volgo*، فقد كان هذا بالنسبة إلى غرامشي هدفاً صريحاً لإحداث التغيير السياسي العملي: «يحاول غرامشي صياغة مفهوم للسياسي، يغدو هو المنتج والناقل - على حد سواء - للممارسة التحويلية والإبداعية» (Fontana, 1993, p. 72).

لذلك بالنسبة لغرامشي كان كل من الإصلاح والماركسية - بوصفهما تعبيراً عن الإصلاح الفكري والأخلاقي - حركتين شعبيتين، توجهتا إلى الطبقة «المبتدلة»، بغية تثقيفهم، بدلاً من استبعادهم. في هذا الصدد يظهر ميكافيللي Machiavelli في دور حاسم بوصفه الفيلسوف الديمقراطي الذي يريد أن يجعل للعامّة مكاناً في موضوع السياسة الجديد. إنني أقترح بعد ذلك أنه يمكن للمرء أن يستخلص من هذه الصورة التي قدمها غرامشي عدداً من المعايير الضرورية التي تسهم في تأسيس أيديولوجيا مضادة فعالة في عصرنا. وبالنظر إلى «العالم الحديث - الذي كان متوقفاً في فكر ميكافيللي، والذي كان تاريخ ميلاده من خلال الثورتين الأمريكية والفرنسية - فنجد أنه يتميز بظهور الجماهير الشعبية، وإدماجهم بوصفهم قوة اجتماعية وسياسية وثقافية» (Fontana, 1993, p. 8).



فأية أيديولوجيا فعالة يجب أن تكون أيديولوجيا جماهيرية. في الواقع هذه هي بالضبط طبيعة الأيديولوجيا وهدفها - بخلاف الفلسفة - إذ تتحول بذلك إلى قوة قادرة على حشد الجماهير تتبناها قطاعات عريضة من الشعب، ناهيك عن أنها تنطوي على فكرة الذات أو الفاعل، من أجل جعل الرؤى والنظريات العملية التي تستند إليها الفلسفة في صميم أية أيديولوجيا. أضف إلى ذلك أنه لكي تكون هذه الأيديولوجيات موجهة بهدف الإصلاح الأخلاقي والفكري ذي الصلة الوثيقة بالظروف المعاصرة - فإنه ينبغي ألا تعود عقارب الساعة إلى الوراء، أي ألا ترجع إلى عصور ماضية، بل يتوجب عليها أن تكون ذات طبيعة تقدمية. من وجهة نظر غرامشي كانت الماركسية استمرارًا أو تجاوزًا لليبرالية أكثر من كونها مجرد نفي لها، لأن كليهما ولد على أرض المجتمع الحديث. لقد كانا بمثابة أيديولوجيات حديثة على حد سواء، على عكس عقيدة «المنهاج» (العصمة البابوية) التي أرادت التخلي عن العصر الحديث ومكاسبه. أخيرًا، فيما يتعلق بضرورة أن تمثل قوة شعبية أو ديمقراطية، يجب أن يتوافر في أية أيديولوجيا فعالة بعض العناصر الحماسية أو العاطفية، والتي يمكن أن تساعد على أداء المهمة التي تتطلبها أية أيديولوجيا، أو حشد الممتدئين إليها أو جمهور دوائر الانتخابية في أية ممارسة ديمقراطية. من ثم يعد مفهوم غرامشي حول الشعبية الوطنية ذا صلة وثيقة بالموضوع؛ فبالنسبة له لا ينبغي للفلسفة العملية (الماركسية) أن تدير ظهرها للأمة ولثقافتها الشعبية، فمن معانيها «شعبوي»، بمعنى «الذهاب إلى الشعب»، وهذا يعني معالجة التقاليد الوطنية والشعبية لصياغة ووعي جديد. إذن فهي - من وجهة نظر الماركسية الغرامشية - كونها جديدة ومضادة، فبإمكانها استيفاء هذه المعايير، بوصفها معادلا للحركة الإصلاحية في العصور الحديثة المبكرة. لقد كانت ديمقراطية وشعبية بمعنى سعيها إلى جذب قطاعات أوسع من الشعب؛ الحدائين، والشرائح الشعبية الوطنية، وقد حاولت استقطاب الناس بالشعارات والعواطف المتأصلة في الثقافة الشعبية والتقاليد القومية.

تتمثل مهمتي الأخيرة في تقويم أهمية هذه الأفكار بالنسبة للواقع المعاصر، من أجل تشكيل أيديولوجيا مضادة تقوم بمقاومة ليبرالية السوق الفجة؛ وهي الأيديولوجيا السائدة اليوم. وفي حين أن الحاجة ملحة إلى مثل هذه الأيديولوجيا المضادة، فإن ثمة صعوبة حقيقية في تأسيسها، وذلك يعود لعدة أسباب بعضها قائم في حالة الماركسية المعاصرة؛ لقد أصبحت الأيديولوجيا في القرن العشرين كلمة سيئة السمعة، وكذلك الأمر بالنسبة للماركسية. لقد أصبحت كل من الأيديولوجيا والماركسية - والأكثر من ذلك أن يرتبط الاثنان معًا - مرتبطين في الذاكرة ببعض تجارب التحول السياسي والاجتماعي التي تحولت إلى الشمولية، وافتقدت النضج والديمقراطية، وبلغت ذروتها في الأنظمة التي فرضت الشعارات الأيديولوجية الفجة. إضافة إلى ذلك، فإن التصور المتعلق بموضوع التغيير داخل المجتمع يجد صعوبة جمة في تحقيقه داخل مجتمع تسوده التجزئة والخصخصة (وهو ما يعد في حد ذاته سببًا ونتيجة للانتصار الأيديولوجي لليبرالية الجديدة). وأخيرًا، في هذه القائمة من الصعوبات، يصبح مفهوم الشعبية الوطنية مفهومًا إشكاليًا بدرجة كبيرة، خاصة ربما في بلد مثل بريطانيا حيث العديد من التقاليد القومية لها دلالات محملة بعقب الماضي الإمبريالي أكثر من الدلالات التي توحى بمستقبل ديمقراطي عالمي (انظر Kumar 2003، وأيضًا Aughey 2001 لتقديرات مختلفة عن دلالة الهوية الوطنية البريطانية).



إن كافة هذه الاعتبارات - كما أزع - لا يمكن النظر إليها كما لو كانت ذرائع للتخلي عن مشروع تطوير الأيديولوجيا المضادة، ولكن - على العكس - للمضي قدمًا في ذلك، مع الوعي الكامل بمعوقات المشروع. الحجة المقدمة هنا تتخذ موقفًا مختلفًا من ذلك، استنادًا إلى رورتي الذي يميز بين «الحركات» و«الحملات». إن التمييز السابق، الذي يقدم رورتي أمثلة عليه كالمرسوخة والعدمية والماركسية (اختياره للأمثلة نفسها ذو دلالة) - يصب في النهاية في طريق التحول الشامل الذي نادى به. من الممكن النظر إلى هذه الأمثلة بوصفها أيديولوجيات، على الرغم من أن رورتي لا يستخدم هذه الكلمة. يقيم رورتي تمييزًا - كما نادى مشاريع التحول - بين «الحركات» و«الحملات» على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد أكثر تحديدًا ومحدودية، محدودة بمظالم أو مظالم معينة تتطلب علاجًا (Rorty, 1995). وفقًا لهذا الرأي، فإن متطلبات ما بعد الأيديولوجيا ستركز على «الحملات»، وترفض دعاوى «الحركات»؛ حيث تخاطر هذه الحركات بالتضحية بالحاضر، في مقابل عدم اليقين من التحول الاجتماعي الكلي في المستقبل.

ومع ذلك، فإن الحجة التي تبناها هذه الورقة تقترح طريقة مختلفة من أجل أن تمضي قدمًا إلى الأمام لتحقيق هدفها. إنني أجادل بأن العمل على مفهوم الأيديولوجيا في عصر ما بعد الأيديولوجيا يعني السعي إلى خلق طموح حماسي تجاه نداءات الأيديولوجيا، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لعدم الانزلاق في تشوهات بعض الأشكال السياسية الأيديولوجية في الماضي وجمودها. هل يمكن هذا؟ أعتقد أنه ممكن، لكن ماذا بعد محاولات رسم إطار عمل مضاد جديد، باتباع بعض المعايير المستقاة من تحليل غرامشي السابق؟ أفترض تطوير أيديولوجيا جديدة يتم تحديدها من خلال بعض الموضوعات التالية، والتي تعد - بمعنى ما - تطويرًا أو إعادة صياغة للعناصر التي قدمتها الأيديولوجيات التقدمية في الماضي؛ أولها موضوع التطوير الذاتي المشترك لكل من الليبرالية والماركسية؛ فالأيديولوجيا السائدة في المجتمع المعاصر تنظر إلى الحرية بوصفها حرية للاختيار، وفي الواقع هذا عنوان كتاب مشهور وضعه فريدمان «الحرية للاختيار» (Free to Choose (1980).

فكل من الليبرالية والماركسية (وهذا الأمر يمثل نقطة التقاء بينهما) لديهما رؤية أكثر تقدمية للحرية، بوصفها حرية لتطوير القدرات البشرية. إنني أزعم أنه وفقًا لكلا المنظورين، فإن هذه القدرة على تطوير الذات غير مرتبطة بعلاقات السوق؛ إذ إنه - في الحقيقة - يُنظر إلى علاقات السوق بمنظورها الأساسي على أنها ضرورية في أفضل الأحوال، ولكنها تابعة أو - على أسوأ تقدير - غير ملائمة لتنمية القدرات البشرية. قد لا يحتاج المرء إلى شرح تفصيلي في حالة الماركسية، أما بالنسبة لليبرالية، فيجب على المرء أن يعتمد على بعض شهادات أنصار «الليبرالية الجديدة» مثل: ليونارد هوبهاوس، وأيضًا بالعودة إلى بعض الرواد الكلاسيكيين لليبرالية أمثال: جون ستيوارت مل ودي توكفيل؛ حيث نجد لديهما خوفًا معلنًا من أن يؤدي تقدم مجتمع السوق بالأفراد - اعتمادًا على فكرة المصلحة الفردية - إلى خفض المستوى الثقافي للمجتمع ككل، وألا يفضي ذلك إلى التطوير الذاتي.



ولنتأمل الخوف المقبض الذي أعلن عنه توكفيل من أنه في المجتمع الشامل الديمقراطي «قد يظل العقل نفسه إلى الأبد في الخانة الضيقة دون إعادة إنتاج للأفكار، بحيث يجد الأشخاص أنفسهم مقيدين داخل أنشطة تافهة، مكررة، غير مجددة، وهذا الأمر لن يجعل البشرية تبرح مكانها (de Tocqueville, 1968, p.836)؛ لذا، فإنني أرى أنه يجب على الأيديولوجيا المضادة أن تعتمد على فلسفات التطوير الذاتي، وعلى إمكانات البشر لتطوير قدراتهم داخل المجال الاجتماعي ومساراته. قد يكون مجال السوق في بعض الجوانب ضروريًا للعلاقات الاقتصادية للتبادل والتوزيع، ولكن لا يمكن أن يكون كافيًا بمفرده لتحقيق الفكرة الرئيسية للتطوير الذاتي. وبالتالي فإن ما أسميه بالأيديولوجيا المضادة الجديدة يجب أن تضع السوق في مكانه الطبيعي، يجب ألا تصبح علاقات السوق هي النموذج - كما هي عليه الآن - لجميع العلاقات في مكان العمل، وبشكل متزايد فيما يسمى المجال الخاص. توجد فكرة احتواء السوق، مع عدم إقصائه من الناحية الاجتماعية والبيئية، في نص رأسمالية جورز، النزعة الاجتماعية والإيكولوجية Socialism and Ecology، حيث يقترح أشكالاً من الاستطالة الاجتماعية خارج مكان العمل، تفلت من منطقي السوق والعقلانية الرأسمالية (Gorz, 1994)؛ ومن ثم فإن منظورات التطوير الذاتي هي الأساس الضروري لأيديولوجيا مضادة ملائمة لسياسات زماننا، ويمكن أن تعتمد في أصولها على تراث كل من الليبرالية والماركسية.

ماذا عن الأصدقاء الشعبية - وربما العاطفية - لأية أيديولوجيا مضادة؟ إن الأيديولوجيات تكون ملهمة، وتعمل على تحقيق الحراك داخل المجتمع؛ كيف يمكن القيام بذلك؟

شهد القرن العشرون الكثير من الأمثلة على الحراك الجماهيري تحت شعار القومية، وهي القومية المستمدة من العقيدة، الخوف، الكراهية، وعدم الثقة في الطرف الآخر، سواء كان ذلك «الآخر» هو اليهودي، أو المهاجر، أو أولئك الذين وصفوا بأنهم منحرفون بطريقة أو بأخرى. ومن ثم تأتي الصعوبات في العمل وفقاً لمفهوم «الوطنية» الذي كان - كما رأينا - أحد الأفكار في مجموعة الأدوات الفكرية الخاصة بغرامشي؛ حيث انتقد تحليله للنقابة الإيطالية Risorgimento / حزب العمل الإيطالي؛ لأنه فشل في الارتقاء إلى مستوى نقابة اليعاقبة الفرنسية، حيث جمعت تلك الأخيرة الفلاحين في حركة ثورية فعلية، في حين خشي الحزب الإيطالي من فعل هذا الأمر، وهكذا ظلوا في منتصف الطريق، أشبه بتلك الحركة التي تدعى كافور Cavour التي تأسست بوصفها حركة قومية بدأت العمل من القمة إلى القاعدة دون نجاح يذكر. ومن هنا جاء توصيف غرامشي للنقابة الإيطالية بوصفها «ثورة سلبية»، وهو ما كان له عواقب وخيمة على الدولة الإيطالية الناشئة (Gramsci, QC pp. 2010ff.; PN p. 59).

من أجل أن تكون الأيديولوجيا جماهيرية، فإن مزجها بالنزعة القومية هو بالتأكيد أمر فعال، ومن ثم يمكن القول إن حقيقة وجود مجموعة كاملة من أيديولوجيات الماضي (الليبرالية، الاشتراكية، الماركسية، الفاشية، الشيوعية) ترتبط مع القومية - تمنحها قوة جذب أكبر. وهذا بدوره قاد بعض المعلقين للنظر إلى القومية على أنها في حد ذاتها تمثل «أيديولوجيا ناعمة»، تستدعي أقوى «الأوعية المضيفة» لتكون فاعلة سياسياً (Freeden 1998).



وإتباعاً وتوظيفاً لمقولة ماركس في ١٨ برومير من لويس بونابرت أن «الثورة الاجتماعية في القرن التاسع عشر لا يمكن أن تخلق سوى أشعارها من المستقبل، لا من الماضي» (Marx, 1973, p. 149) - فإنني أؤكد على أن مفهوم القومية الجماهيرية يمكن النظر إليه في ضوء الظروف التاريخية التي ظهر فيها، لكنه لن يكون ذا جدوى كبيرة في صياغة سياسة أيديولوجية تقدمية مناسبة لوقتنا الراهن. ويمكن بالتأكيد أن تنفصل القومية عن دلالاتها العرقية المحدودة من خلال التأكيد على شكل مدني من الأيديولوجيا. إن مثل هذه النزعة القومية المدنية ستجذب كافة الذين يعيشون على الإقليم الوطني نفسه، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الهوية أو المعتقد الثقافي أو الديني، وسوف تجد عنصرها العاطفي متوفرًا في رموز الوحدة المدنية والحقوق السياسية المشتركة. هذا الشكل من القومية لا يزال مناسبًا في ظروف السياسة المعاصرة، لكنني أرى أنه لا يمكن أن يكفي بمفرده لتحمل مسؤولية تأسيس أيديولوجيا شاملة وشعبية؛ حيث يجب أن تكون مداخلها الرئيسة مختلفة.

أيديولوجيا حقوق المواطنة المشتركة - مفتوحة للجميع - هي أساس الأيديولوجيا الجديدة التي تعارض أو تسعى لاحتواء تفكك قيم السوق القديمة، ومع ذلك فإن هذه الأيديولوجيا للمواطنة تتطلب المزيد من الدعم في المجال الاقتصادي. وبمعنى أكثر رمزية يمكننا الاعتماد على فكرة المواطنة الاقتصادية وعدالة المعاملة بالمثل، كتلك الفكرة التي اقترحتها ستوارت وايت Stuart White المتمثلة في شكل غير معياري من التبادل العادل ينطوي على ما يسميه الالتزامات الأساسية التالية (White 2002, p. 90): عدم التمييز، وأمن السوق، والعمل كتحدٍ، معالجة التفاوت الطبقي قدر الإمكان؛ فوفقًا لوايت، إذا أدركنا في الممارسة الاقتصادية أن المؤسسات التي تستوفي هذه المعايير تتطلب من مواطنيها التزامًا «بتقديم مساهمة منتجة محترمة، متناسبة مع الإمكانية»، سيكون الالتزام بالعمل والمساهمة، مع مراعاة المجتمع لتحقيق الشروط العادلة المدرجة. إن وجود مجتمع أكثر عدالة يقوم فيه العمل بتقديم «موقع تحدي بوصفه قيمة في جوهره»، سيكون قادرًا بشكل مشروع على دعوة المواطنين إلى القيام بأي شيء كان، بوصفه نوعًا من المساهمة المتوافقة مع القدرة. وبالتالي فإن الأيديولوجيا المضادة ستتحقق عبر استحضار أفكار المواطنة السياسية والاقتصادية، حيث يكمل كل منهما الآخر. هذا هو الأكثر ملاءمة ونحن نتحدث عن التصورات القومية الجماهيرية، على الرغم من أنها ليست كذلك بالضرورة على نحو متبادل. يبدو لي أن قوة القومية الجماهيرية طالما كانت قادرة على استدعاء فكرتين؛ فكرة التضامن، التي تعتمد بدورها على تاريخ مشترك للمواطنين، وفكرة التقاليد المتطورة - فهل يمكن لفكرة المواطنة التي تجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية أن تفتح إلى تحقيق الأصداء العاطفية نفسها التي يمكن استحضارها من قبل فكرة الأمة؟

المشكلة هنا واضحة بشكل جيد في المناقشات التي تدور حول الوطنية الدستورية والوحدة السياسية. وهنا تتمثل المسألة فيما إذا كان مفهوم الحقوق المدنية المشتركة متجذرًا بقوة بما فيه الكفاية في قاعدة عاطفية مطلوبة من أجل توفير الحافز للمواطنين، أو المحفز العاطفي لاستيعاب أفكارهم الخاصة، وجعلها ذات طبيعة سياسية مشتركة. (Markell, 2000). وجهة نظري الخاصة هي أن فكرة «الحد الأدنى المدني» والمواطنة السياسية/ الاقتصادية المشتركة كما ذكرها س. وايت تحتاج إلى أن تكون متجذرة تاريخيًا داخل



جماعة ما. وهنا لا يمكن الاستغناء بصورة مطلقة عن فكرة الأمة، لكنها تأخذ المركز الثاني بعد مبدأي المواطنة والمعاملة بالمثل.

ثمة حاجة ملحة في ظل الظروف السياسية الراهنة، وفي ظل هذا المجتمع المفترض الذي نطمح إليه؛ مجتمع ما بعد الأيديولوجيا - لأيديولوجيا جديدة تعارض أيديولوجيات الخصخصة Privatisation، سواء بالمعنى الحرفي أو المجازي. عبارة غرامشي (المقتبسة من رينان) والخاصة بـ «الإصلاح الأخلاقي والفكري» تقول بأن الإصلاح يتطلب تشكيل أيديولوجيا سياسية جديدة وتطويرها. اعتقد غرامشي أن الماركسية يمكن أن تخلق كل ما هو أفضل وتقدمي في ظل تقاليد الفكر السابقة التي يمكن تجاوزها، على النحو المبين في تصريحاته المذكورة سابقاً، التي يوفق فيها بين آراء كل من روبسبير Robespierre وكانط Kant. لكن في ظل الظروف السياسية المعاصرة، يبدو أنه ليس من الواضح أن الماركسية الكلاسيكية ما زالت قادرة على أداء هذا الدور. إنني أتصور أن تشكيل أيديولوجيا مضادة جديدة من شأنها أن تجمع العناصر التالية - التي هي في الأساس مقتبسة من غرامشي، لكن تم تفعيلها وإعادة تطويرها لتلائم الظروف الحديثة: الجمع بين مفاهيم الحقوق السياسية المشتركة، والمثل الأعلى للمواطنة السياسية، مع التطلع إلى المؤسسات الاقتصادية التي تقلل - كما يقول وايت - «السلبات المختلفة التي تعمل على تحديد الوضع البروليتاري» (White 2002, p. 90).

ومع ذلك، يمكنني أن أضيف إلى حجة وايت شرطين آخرين يعملان على تعميق المسألة: يتمثل الشرط الأول في أن الجوهر الفلسفي الذي تقوم عليه هذه الأيديولوجيا المضادة هو مفهوم التطوير الذاتي، وهو المفهوم الذي شكل فلسفياً الأساس المشترك لكل من الليبرالية والماركسية، ويلبي بالضرورة معيار أيديولوجيا تطلعية من شأنها استثمار الحماس الجماهيري. يتمثل الشرط الثاني في أن الأيديولوجيا المضادة يجب أن تمتلك الصدى العاطفي اللازم لإلهام القاعدة الجماهيرية في ظل الظروف السياسية الحديثة. وقد رأى غرامشي أن هذا الأمر ينبثق - على الأقل - جزئياً من البعد القومي الشعبي، لكن هذه القاعدة قد تكون ضعيفة في الأوقات التي يكون فيها تضامن ووحدة الأمة على المحك، أو في المجتمعات متعددة الثقافات وغير المتجانسة. بينما أقترح أنا في مقابل هذا العنصر - في شكله المدني - فكرة المواطنة المشتركة التي يمكن أن توفر المحفز العاطفي اللازم للمشروع المضاد للأيديولوجيا.

تتطلب حركة معارضة الليبرالية أيديولوجيا مختلفة عن الأيديولوجيات التقليدية في الماضي. لقد قمت برسم بعض ملامح هذه الأيديولوجيا المضادة، واقترحت أن نبحث عن جذورها في أفكار المواطنة والمفاهيم الاقتصادية والسياسية. تتمثل المهمة الأخيرة في اقتراح كيفية ارتباطها بالأشكال الأيديولوجية الرئيسة المعروفة في الماضي، وفي الوقت ذاته كيفية اختلافها عنها.

يمكننا العودة إلى غرامشي في مسألة مهمة؛ حيث فكرته عن الماركسية - بوصفها «فلسفة عملية» - يمكن أن توفر المعارضة الفعالة المتجاوزة لليبرالية. كانت الماركسية - مثل الليبرالية - أيديولوجيا حديثة أو تقدمية، ولدت على أرض حديثة الحضارة، لكن كان بمقدورها تجاوز الليبرالية، كما عبر عن ذلك





كروتشه، حيث وجدت صدى لدى الطبقات الأوسع من المجتمع، وسيكون الإصلاح الذي ستقدمه منافسًا لإصلاح عصر النهضة الذي تمثله الليبرالية المعاصرة. كيف يمكن لهذه الأفكار أن تنطبق في عالم اليوم؟ لقد قيل هنا إن الطيف الأيديولوجي من السياسة المعاصرة ضيق للغاية، والديمقراطية الليبرالية المعاصرة تحتاج إلى إعادة إحياء من خلال توسيع هذا الطيف. فضلًا عن أن اتساع هذا الطيف مرهون بصياغة أيديولوجيا مضادة جديدة، مؤسسة على مفاهيم المساواة والطبيعة التقدمية، وتستدعي مجتمعًا ديمقراطيًا قائمًا على فكرة المواطنة. هذه الأيديولوجيا المضادة ستكون مقابلة للأيديولوجيا الليبرالية الفجة التي تهيمن على «الوجود الواقعي للديمقراطية الليبرالية».

ما العلاقة بين هذه الأيديولوجيا المضادة الجديدة والتقاليد الأيديولوجية للمرحلة الحديثة؟

من الواضح - في أعقاب المعايير التي وضعتها لهذه الأيديولوجية - أنها ستكون أيديولوجيا خاصة باليسار، تأخذ على محمل الجد القيم الكلاسيكية لليسار؛ المساواة والتضامن وتكافؤ الفرص، فضلًا عن الرغبة في تقييد مجال المعاملات السوقية. فلماذا لا نسميها اشتراكية، أو حتى ماركسية؟ أود أن أضع هذه الأيديولوجيا المضادة الجديدة في المعسكر أو العائلة الأيديولوجية للاشتراكية، على الرغم من توافر الصفات السابقة فيها. هذه الأيديولوجيا المضادة الجديدة انتقائية؛ فهي تعتمد على مجموعة من التقاليد الأيديولوجية المختلفة، من أجل تشكيل جديد لها، ولكن هذا التشكيل يمنحها هوية متميزة خاصة بها. العلاقات الاشتراكية بشكل عام قد تم شرحها، وتتفق مع الماركسية أيضًا حول بعض المبادئ مثل: أهمية الأبعاد الاقتصادية للمواطنة، والحاجة إلى الحد من الانقسامات الطبقة الحادة، وتطوير يحقق الانسجام والترابط المجتمعي. ومع ذلك، فقد رأت الماركسية الكلاسيكية أن هذه الأهداف تتحقق من خلال حراك ثوري قائم على إدراك للتفاوت الطبقي، هذه الأيديولوجيا المضادة الجديدة ترى تحقيق أهدافها بطرق أقل حتمية وأقل اعتمادًا على فكرة التفاوت الطبقي.

ما قدمته حتى الآن بوصفه أيديولوجيا مضادة يمكن تحقيقه من خلال مجموعة من الوسائط أكثر مرونة؛ حيث لا تعتمد تلك الأيديولوجيا على الحراك السياسي للطبقات، أو على الأقل لا تتحقق عبره بالمعنى الدقيق لها، بل يمكن تحقيقها من خلال واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية التي تشارك في الانتخابات، وكذلك من خلال عدد من الجمعيات داخل المجال المدني للمجتمع، بحيث تتبنى مثل هذه الأيديولوجيا، وتتخذها هدفًا يمكن تحقيقه عمليًا. ربما يبدو هذا الأمر ملتبسًا بعض الشيء، لكن هذا الالتباس قد يكون طبيعيًا؛ لأن هذه المسألة تثير مشاكل محددة تستدعي استراتيجيات وسياسات عملية تختلف من مكان إلى آخر. الماركسية في شكلها الكلاسيكي تركز على حركة الثورة البروليتارية، مع استراتيجية مصاحبة للتقدم السياسي. وقد كانت إحدى الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك، الاعتماد على الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية، وتشكيل أغلبية جماهيرية للأفكار الاشتراكية، وقد كان هذا بالتأكيد سائدًا بصورة ما في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.



وقد شددت الانتقادات الأناركسية للماركسية على ضعفها في موضوع السلطة السياسية. نقد باكونين ممارسات ماركس السياسية التي قدمت اقتراحًا ذات مرة برفع ممثلي البروليتاريا إلى «مناصب حكومية»؛ حيث كانوا يفعلون ذلك، ثم ينظرون إلى رفاقهم السابقين نظرة فوقية. يذهب باكونين إلى أن الذين أنكروا ذلك، لا يعرفون أي شيء عن الطبيعة البشرية (Bakunin, 1973, p. 269). أعتقد أن أخذ هذا النقد على محمل الجد هو أمر مهم؛ فالأيديولوجيا المضادة الجديدة يجب أن تتعلم شيئًا أيضًا من نقد الأناركيين، بشأن احتمال إساءة استخدام السلطة، والحاجة إلى انتشار واسع النطاق لمشاركة أشخاص في مجالات تتجاوز بكثير الحدود التقليدية للسياسات الحزبية.

من الممكن تعميم هذه النقطة أكثر؛ لقد قمت برسم هذه الأيديولوجيا المضادة بوصفها أيديولوجيا اليسار وتشارك في قيمها معه، ومع ذلك تُظهر وعيها الكبير بالتشوهات التي رافقت أيديولوجيات اليسار في محاولاتهم السابقة للتحقق العملي. هذه الأيديولوجيا المضادة الجديدة انتقائية، استنادًا إلى نقاط القوة في الأيديولوجيات التقليدية داخل التراث الغربي، محاولةً تجنب نقاط الضعف في التجربة التاريخية. في موضع سابق ذكرنا أن هذه الأيديولوجيا الجديدة يتوجب عليها أن تتجنب خطرين متعارضين؛ أحدهما الوجود دون رؤية واضحة، والآخر وجود رؤية لكنها جامدة ودوجمية تنبع من التطبيق الفعلي لها، وحتي تمثل في تجنب هذين النوعين من المخاطر. شكل جديد من أشكال السياسة الأيديولوجية يجب أن تعتمد على مجموعة متنوعة من الأيديولوجيات بطريقة انتقائية، بحيث تكون هناك فرصة للتعلم السياسي؛ إن هذا الأمر ينطوي على بناء أيديولوجيا جديدة يمكن أن تخلق تقاليد أيديولوجية مختلفة بطريقة تقدمية.

يجب أن تكون هذه الأيديولوجيا المضادة الجديدة شاملة، وأن تنجح في تهيئة الجماهير للعمل السياسي، كما ذكرنا ذلك سابقًا. هذا ما يتوجب على السياسات الأيديولوجية القيام به. لذلك يجب أن تعتمد على عناصر مستمدة من أيديولوجيات مختلفة تشجع هذا التضمين على أساس ديمقراطي، وتعيد النظر في تشوهات الماضي داخل كافة أشكال السياسات الأيديولوجية. يبدو أن هذا هو المكان الذي تشغله حاليًا النسوية والنزعة الإيكولوجية، اللتان غالبًا ما ينظر إليهما بوصفهما نموذجين جديدين على الأيديولوجيات، لهما دور يلعبانه داخل المشهد الإجمالي، لكنهما لا يعدان أيديولوجيات كاملة بالمعنى التقليدي، بل بوصفهما تصحيحًا للجمود والتشوهات الموروثة من السياسة الأيديولوجية. وقد أشارت النسوية في تنوعاتها المختلفة إلى الهيمنة الذكورية والافتراضات القائمة على النوع الاجتماعي للأيديولوجيات داخل كل من اليسار واليمين. وبالمثل - في شكل مختلف من التصحيح - أزاحت النزعة الإيكولوجية اللثام عن بعض الشيء عن الافتراضات المفرطة للمركزية الإنسانية داخل النزعات الاشتراكية، وغيرها من الأيديولوجيات كذلك. ومن ثم حاولت مد نطاق التفكير الأيديولوجي ليضع في الاعتبار تلك العلاقة القائمة بين الإنسان والعالم الطبيعي، وهو شيء أهملته أيديولوجيات عصر التنوير.

أختتم هذا المقال بموجز حول ما ينبغي أن يتضمنه العمل على مفهوم الأيديولوجيا في عصر ما بعد الأيديولوجيا. وقد جادلت في ورقتي بأن هذا الأمر يتطلب ثلاثة عناصر أساسية:



أولاً: التأكيد على أنه لا يوجد ما يمكن أن نطلق عليه عصر ما بعد الأيديولوجيا. الديمقراطية الليبرالية المعاصرة ذات نزعة أيديولوجية واضحة، وهي تمارس هيمنتها من خلال الأيديولوجيا الليبرالية الفجة، التي تقدم نفسها على أنها غير أيديولوجية. والواقع أن هذا الأمر هو ما تفعله كافة الأيديولوجيات الناجحة، حيث تقدم نفسها كما لو كانت معبرة عن «الحس العام المشترك»، عن طريق تلوين كافة أفكار الحياة اليومية بقيمتها؛ فالليبرالية الراهنة شكل مهيمن على المجتمعات يُعلي من قيمة الاختلاف، ويعترف بالمجال الشخصي للأفراد، لكن هذا هو المجال الخاص الذي تهيمن عليه الأفكار الشخصية المترامية. هذا الشكل يمثل إفقاراً للحياة السياسية، ويقدم مجموعة محدودة من البدائل المقدمة في الساحة الأيديولوجية.

ثانياً: ما الذي يترتب على ذلك بشأن عالم السياسة الواقعي؟ لقد جادلت في ذلك بأن وجود أيديولوجيا مضادة جديدة، من شأنه أن يؤدي وظيفتين رئيسيتين؛ حيث ستؤدي تلك الأيديولوجيا دور المنافس لليبرالية الفجة، وعلى نطاق أوسع، ستفضي إلى إعادة تنشيط المجال الأيديولوجي، وتوسيع نطاق وجهات النظر السياسية المتاحة في الحياة السياسية. هذا من شأنه أن يضيف أبعاداً جديدة لكافة المجالات، بما فيها المجال الأيديولوجي الضيق للسياسة المعاصرة، وسوف يؤدي إلى تحقيق إثارة أكبر داخل العالم الواقعي للسياسة. ولكي تكون فعالة، يتعين على الأيديولوجيا الجديدة المضادة استيفاء معايير معينة، مستمدة من عمل غرامشي: يجب عليها تهيئة دائرة جماعية، أن يتوافر فيها محفز انفعالي، وأن يكون لها نظرة مستقبلية. لقد اقترحت بإيجاز القواعد لمثل هذه الأيديولوجية المضادة الفعالة، عناصرها المركزية هي أفكار المواطنة ببعديها الاقتصادي والسياسي.

ثالثاً وأخيراً: إن العمل على مفهوم الأيديولوجيا في عصر ما بعد الأيديولوجيا، أو ما يمكن تسميته بذلك، يجب أن يأخذ في حسبانته عدم الانزلاق في متاهات الأيديولوجيا المفتقدة للرؤية، أو تبني رؤية دوجمية محدودة؛ وبالتالي يجب أن تكون الأيديولوجيا المضادة الجديدة انتقائية، ويجب أن يتم النظر إلى هذه الخاصية بوصفها نقطة قوة، بمعنى الاعتماد على مجموعة من التقاليد الأيديولوجية لتلبية معايير فعالة؛ أيديولوجيا لتناسب عصرنا. مستقبل السياسة الليبرالية الديمقراطية يعتمد على التجدد الأيديولوجي. لتحقيق ذلك، يتوجب أن يكون ثمة أشكال جديدة من السياسات الأيديولوجية، وقد حاولت في هذه الورقة توضيح كيف يمكن البدء في تشكيلها.



## المراجع:

- A. Aughey, *Nationalism, Devolution and the challenge to the United Kingdom State*. London: Pluto Press, 2001.
- M. Bakunin., *Selected Writings*, ed. A. Lehning. London: Jonathan Cape, 1973.
- Z. Bauman., *In Search of Politics*. Cambridge: Polity Press, 1999.
- B. Constant., *Political Writings*. translated and edited by B. Fontana, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- B. Fontana., *Hegemony and Power. On the Relation between Gramsci and Machiavelli*. Minneapolis and London: University of Minnesota Press, 1993
- M. Freeden., *Is nationalism a distinct ideology?*. *Political Studies*, 1998, Vol. 46, number 4, pp. 748-765.
- M. Freeden., and R., *Free to Choose: a personal statement*. London: Secker and Warburg, 1980.
- G. F. Gaus., 'Liberalism at the end of the century', *Journal of Political Ideologies*. Vol. 5, No. 2, 2000, pp. 179-199.
- E. Gellner., 'A case of the Liberal's new clothes', *The Guardian*. 4 November 1995.
- A. Giddens., *Beyond Left and Right: the future of radical politics*. Cambridge: Polity Press, 1994.
- A. Gorz., *Capitalism, Socialism, Ecology*. London: Verso, 1994.
- A. Gramsci., *Quaderni del carcere*. edited by V. Gerratana, 4 vols, Torino: Einaudi, (abbreviated as QC), 2001.
- A. Gramsci., *Selections from the Prison Notebooks*. edited and translated by Q. Hoare and G. Nowell Smith, London: Lawrence & Wishart, (abbreviated as PN), 1971.
- K. Kumar., *The Making of English National Identity*. Cambridge: Cambridge University



Press, 2003.

- C. Leys., *Market Driven Politics: Neoliberal Democracy and the Public Interest*. London: Verso, 2001.
- P. Markell, "Making Affect Safe for Democracy", *Constitutional Patriotism*. Political Theory, Vol. 28 No. 1, February 2000, P. 38-63.
- K. Marx., *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*. Surveys from Exile, ed. D. Fernbach, Harmondsworth: Penguin, 1973.
- J. Rawls., *Political Liberalism*. New York: Columbia University Press, 1993.
- R. Rorty., 'Movements and Campaigns', *Dissent*. Winter 1995, pp. 55-60.
- A. de Tocqueville., *Democracy in America*. edited by J. P. Mayer and Max Lerner, London: The Fontana Library, 1968.
- S. White., *The Civic Minimum: an essay on the rights and obligations of economic citizenship*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

م

صادر عام ٢٠٢١ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر  
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن  
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء  
منها إلا بإذن مسبق من المركز  
[info@arkan-srp.com](mailto:info@arkan-srp.com)



أركان للدراسات والأبحاث والنشر  
Arkan for Studies Research and Publishing